

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٣٧) بتاريخ ٢٧ / ١١ / ٢٠١٦

بشأن تنظيم تداول حق الاولوية في الاكتتاب

في أسهم زيادة رأس المال لشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
التي طرحت أسهمها في اكتتاب عام وغير مقيدة بالبورصات المصرية

مجلس إدارة الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية
المحدودة الصادر بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ والقرارات الصادرة تنفيذاً له؛
وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية والقرارات
الصادرة تنفيذاً له؛

وعلى قانون الايداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم (٩٣) لسنة ٢٠٠٠
والقرارات الصادرة تنفيذاً له؛

وعلى القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الاسواق والادوات المالية غير المصرفية؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩١) لسنة ٢٠٠٩ بالأحكام المنظمة لادارة البورصة المصرية
وشنونها المالية؛

وعلى قرار وزير الاستثمار رقم (٩٥) لسنة ٢٠١٦؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٨١) لسنة ٢٠١٣؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ / ١١ / ٢٠١٦.

قرر

(المادة الأولى)

مع عدم الإخلال بالأحكام المنظمة للاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال وأحكام الباب الثاني عشر
من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، يعمل بأحكام هذا القرار بشأن تنظيم التعامل علي
حق الاولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم
التي طرحت أسهمها في اكتتاب عام وغير مقيدة بالبورصات المصرية.

(المادة الثانية)

في تطبيق أحكام هذا القرار بقصد العبارات التالية المعني المبين قرين كل منها :-



القرية الذكية، مبنى ١٣٦ - ب، الجيزة
رقم بريدي: ١٢٥٧٧
تليفون: ٢٥٢٧٠٠٤٠ - فاكس: ٢٥٢٧٠٠٤١

١ أبراج المانسترلي - ش البحر الأعظم - الجيزة
رقم بريدي: ١٢٥١٧
تليفون: ٢٥٢٧١٤٢ - فاكس: ٢٥٢٧١١٩

٢٨ ش طلعت حرس - الجيزة
رقم بريدي: ٢٥٤٥٠
تليفون: ٢٥٧٥٨٨٠٧ - فاكس: ٢٥٧٥٨٨٠٦

٢٠ ش عماد الدين - القاهرة
رقم بريدي: ١١١١١
تليفون: ٢٥٧٩٢٣٤٠ - فاكس: ٢٥٧٤٥٥٩٨

رئيس مجلس الإدارة

الشركة/ الشركات:

شركات المساهمة أو التوصية بالأسهم التي طرحت أسهمها في اكتتاب عام (بناء على نشرة اكتتاب عام معتمدة من الهيئة سواء عند التأسيس أو عند زيادة رأس المال) وغير مقيدة بالبورصات المصرية.

حق الأولوية:

ورقة مالية قابلة للتداول خلال الفترة المحددة له في هذا القرار تمثل حق المساهم في الاكتتاب في عدد معين من أسهم الزيادة في رأس مال الشركة وذلك بنسبة عدد الأسهم التي يملكها في تاريخ اكتساب الحق.

صاحب الحق:

المساهمون المسجلون لدى شركة الإيداع والقيود المركزي، وذلك في تاريخ اكتساب الحق.

تاريخ اكتساب

هو آخر يوم يتم تداول الأسهم الأصلية محتملة بحقوق الأولوية والذي تحدده السلطة المختصة بالشركة.

الحق:

أيام العمل:

أيام العمل بالبنوك المصرية.

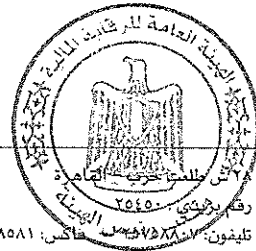
(المادة الثالثة)

تلتزم الشركة في حالة زيادة رأسمالها بإعمال حقوق الأولوية للمساهمين القدامى في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال بأسهم إسمية نقدية، ما لم تقرر الجمعية العامة غير العادية للشركة التنازل عن إعمال حقوق الأولوية عند زيادة رأس المال وبمراعاة المادة (٣٢) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.

وتلتزم تلك الشركات عند تقديمها طلب للهيئة لإصدار أسهم زيادة رأس المال بأسهم إسمية نقدية أن ترفق بطلب الإصدار ما يفيد تعهدا بقيود حقوق الأولوية لدى شركة الإيداع والقيود المركزي، وكذلك تحديد بنك أو أكثر لتلقي الاكتتاب من البنوك المرخص لها بتلقي الاكتتابات شريطة أن يكون لدى البنك ربط آلي مع شركة الإيداع والقيود المركزي.

(المادة الرابعة)

تلتزم الشركة عند قيامها بإخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم زيادة رأس المال بأسهم إسمية نقدية وفقاً للمادة (٣٣) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال أن تتضمن إعلان دعوة قدامى المساهمين للاكتتاب في أسهم الزيادة تاريخ اكتساب حقوق الأولوية في الاكتتاب ومدته،



رئيس مجلس الإدارة

والفترة التي يسمح خلالها بتداول حقوق الأولوية في الاكتتاب منفصلة عن الأسهم الأصلية أو الاكتتاب بموجبها.

(المادة الخامسة)

تتولى الإدارة المختصة بالهيئة إخطار البورصة المصرية وشركة الإيداع والقيود المركزي بالشركات التي قررت زيادة رأس المال بأسهم أسمية نقدية وإعمال حقوق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة، متضمناً تاريخ اكتساب هذه الحقوق ومدته وفترة فتح باب الاكتتاب وتاريخ بداية ونهاية فترة الاكتتاب، والفترة التي يسمح خلالها بتداول حقوق الأولوية في الاكتتاب منفصلة عن الأسهم الأصلية أو الاكتتاب بموجبها، وذلك لتوفير آلية تداول هذه الحقوق لدى البورصة المصرية.

(المادة السادسة)

يتم التداول على حقوق الأولوية من خلال البورصة المصرية وفقاً للألية التي تحددها. ويكون لصاحب حق الأولوية خلال الفترة المحددة بهذا القرار تداوله منفصلاً عن السهم الأصلي سواء بالتنازل عنه أو التصرف ببيعه من خلال إحدى شركات السمسرة في الأوراق المالية، ويكون للمشتري الجديد أو المتنازل إليه الاكتتاب في أسهم الزيادة بموجب هذا الحق، كما يكون له التنازل عنه أو التصرف فيه للغير حتى نهاية الفترة المحددة لتداول هذا الحق.

(المادة السابعة)

تتولى شركة الإيداع والقيود المركزي القيام بما يلي: -

- إعداد سجل بأصحاب حقوق الأولوية قبل تداولها منفصلة، يتضمن عدد حقوق الاكتتاب المقابلة لما يملكه كل مساهم من أسهم وذلك من واقع سجل ملكية مساهمي الشركة لديها، وإصدار كشوف حساب لهذه الحقوق.
- قيد حق الأولوية كإصدار منفصل طوال فترة الاكتتاب في زيادة رأس المال وإنشاء قائمة خاصة به بقاعدة البيانات بنظام القيد المركزي.
- إجراء عمليات المقاصة والتسوية لحقوق الاكتتاب المتداولة في ضوء العمليات المنفذة بالبورصة المصرية وطبقاً للقواعد والإجراءات المعمول بها لديها وبشروط ألا تزيد مدة التسوية عن ثلاثة أيام عمل.



رئيس مجلس الإدارة

٤. إخطار البنك أو البنوك متلقيّة الاكتتاب قبل فتح باب تداول حقوق الاكتتاب بأسماء أصحاب حقوق الأولوية وعدد الحقوق لكل منهم وكذا إخطار هذه البنوك يومياً وفور انتهاء التسوية لعمليات التداول التي تمت بالبورصة على الحقوق بطريقة آلية وآمنة، من خلال النظام الآلي المعد لذلك، على أن يتضمن الإخطار قائمة المساهمين الذين يحق لهم الاكتتاب وعدد حقوق الأولوية لكل منهم وعدد الأسهم التي يجوز الاكتتاب بموجبها وبياناتهم المبينة في كشوف حساباتهم.
٥. إخطار البنك أو البنوك متلقيّة الاكتتاب قبل غلق باب الاكتتاب في أسهم الزيادة بيوم واحد على الأقل بطريقة آلية بالقائمة النهائية لأصحاب الحقوق الذين يحق لهم الاكتتاب في أسهم الزيادة وعدد حقوق الأولوية لكل منهم وعدد الأسهم التي يحق لهم الاكتتاب بموجبها، وعلى البنك أو البنوك متلقيّة الاكتتاب مطابقة سجل أسماء حملة الحقوق النهائي مع طلبات الاكتتاب في أسهم الزيادة الواردة للبنك.
٦. الاحتفاظ بالبيانات الخاصة بالإصدار كبيانات تاريخية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

(المادة الثامنة)

تتولى البورصة المصرية إخطار شركة الايداع والقيد المركزي ألياً في نهاية كل يوم عمل بما تم من تداول على حق الأولوية.

(المادة التاسعة)

يتم تداول حقوق الأولوية منفصلة بداية من اليوم الأول لفتح باب الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال وقبل التاريخ المحدد لإغلاق باب الاكتتاب في أسهم الزيادة بأربعة أيام عمل.

(المادة العاشرة)

لا يجوز للشركة التعامل على أسهم الخزينة الخاصة بها سواء بالبيع أو الشراء وذلك خلال فترة الإكتتاب في أسهم الزيادة، كما لا يكون لأسهم الخزينة حقوق أولوية يتم التعامل عليها.

(المادة الحادية عشر)

يتم تحديد سعر تداول حقوق الأولوية بالتراضي بين البائع والمشتري.



٤

(المادة الثانية عشر)

حقوق الأولوية غير قابلة للرهن.

(المادة الثالثة عشر)

يسقط حق الأولوية في حالة عدم قيام صاحبه أو مشتريه بالاكتتاب في أسهم الزيادة خلال فترة الاكتتاب الأصلية بموجب هذه الحقوق.

(المادة الرابعة عشر)

يجوز للشركات المساهمة أو التوصية بالأسهم المقيد أسهمها بالإيداع والقيود المركزي بخلاف الشركات المقيدة بالبورصة أو الشركات التي طرحت أسهمها في اكتتاب عام، والتي قررت السلطة المختصة بها أعمال حقوق الأولوية لقدامى المساهمين تطبيق أحكام هذا القرار.

(المادة الخامسة عشر)

تتولى البورصة المصرية وشركة الإيداع والقيود المركزي للأوراق المالية إصدار الإجراءات التنفيذية لهذا القرار، على أن يتم اعتمادها من الهيئة قبل العمل بها.

(المادة السادسة عشر)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره بالوقائع المصرية، وعلى الإدارات والجهات المختصة تنفيذه كلاً فيما يخصه.

رئيس مجلس الإدارة

شريف سامي



٤٦٠٧٦